

استعراض صندوق رأس المال العامل في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

إعداد

جيهان طرزي

وحدة التفتيش المشتركة

جنيف 2007



الأمم المتحدة

استعراض صندوق رأس المال العامل في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

إعداد

جيهان طرزي

وحدة التفتيش المشتركة



الأمم المتحدة، جنيف 2007

مترجمة من الإنجليزية من طرف المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

الهدف من هذا الاستعراض هو تحديد ملاءمة مستوى صندوق رأس المال الذي اقترحه أمانة المنظمة العالمية للأرصاء الجوية (WMO) للفترة المالية الخامسة عشرة (2008-2011)، بغية تقديم رأي للمؤتمر العالمي الخامس عشر للأرصاء الجوية لبحثه عند تحديد مستوى صندوق رأس المال العامل.

النتائج والاستنتاجات الرئيسية

تدير المنظمة (WMO) حساباتها على أساس صندوقي، ومع أن المنظمة أنشأت صندوقها العام في بادئ الأمر لغرض إجراء الحسابات الخاصة بالميزانية العادية، فقد تم بعد ذلك إنشاء عدد من الحسابات الفرعية ذاتية الموازنة والاحتياطيات المتصلة بها داخل هذا الصندوق وخارجه على حد سواء. وتعرف هذه الحسابات الفرعية والاحتياطيات المتصلة بها على أنها "صناديق واحتياطيات خارجة عن الميزانية" وتبقى خارج عملية الموافقة على اعتمادات الميزانية العادية، وبالتالي خارج مراقبة أعضاء المنظمة.

وبناء على طلب المجلس التنفيذي، قدم الأمين العام اقتراحاً بدمج 11 صندوقاً خارجاً عن الميزانية والاحتياطيات المتصلة بها مع عملية تخصيص اعتمادات الميزانية العادية للفترة المالية 2008-2011. وفضلاً عن هذا، اقترح الأمين العام زيادة مستوى صندوق رأس المال العامل للمنظمة من خمسة ملايين فرنك سويسري إلى عشرة ملايين فرنك سويسري أثناء عملية الدمج، باستخدام الأرصدة الباقية من الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية.

ووافق المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والخمسين في حزيران/يونيو 2006 على الدمج المقترح؛ وأوصى من حيث المبدأ بزيادة مستوى صندوق رأس المال العامل؛ وطالب من وحدة التفتيش المشتركة (JIU) استعراض المستوى المقترح لصندوق رأس المال العامل لبحثه أثناء المؤتمر الخامس عشر للمنظمة.

ويتضمن هذا التقرير، الذي أعد بناء على طلب المجلس التنفيذي، تحليلاً للعوامل الداخلية والخارجية الخاصة بالمنظمة والمتعلقة بتقدير مستوى صندوق رأس المال العامل، مثل حالات التأخير في سداد الاشتراكات المقررة، ونمط تدفقات الاشتراكات، وأثر الدمج، والمخاطر الناشئة، والمصروفات غير المنظورة والاستثنائية، وسلطة الاقتراض، والاتجاهات التاريخية، وتحليلاً إحصائياً لحالات النقص النقدي. وفضلاً عن هذا، أجريت استعراضات مقارنة لمعدل صندوق رأس المال العامل بالنسبة للميزانية السنوية، ومعدلات تحصيل الاشتراكات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ويلى ذلك ملخص موجز للنتائج والاستنتاجات.

ويبلغ المعدل بين صندوق رأس المال العامل والميزانية السنوية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة 8.2 في المائة في المتوسط، ويبلغ أعلى معدل 10.76 في المائة. واقترح أمانة المنظمة (WMO) زيادة مستوى صندوق رأس المال العامل من خمسة ملايين فرنك سويسري في الوقت الحاضر إلى عشرة ملايين فرنك سويسري يعني زيادة في المعدل من 7.9 في المائة إلى ما بين 14 و 15 في المائة، وهي زيادة أعلى من المعدل المتوسط والمعدل الأعلى الموجود في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

وعلى جانب الاشتراكات، يبين الاستعراض أن المنظمة WMO واجهت حالات تأخير كثيرة، ومتأخرات مزمنة، ونمط غير منتظم في تلقي مدفوعات الاشتراكات المقررة. وعلى الرغم من حدوث تحسينات كثيرة في السنوات الأخيرة، لا تزال هناك متأخرات مزمنة، وحالات تأخير كثيرة في سداد الاشتراكات، ونمط غير واضح وغير منتظم في السداد، وهذه العوامل مجتمعة تشكل مخاطر مالية للمنظمة. وبالنسبة للفترة 2000-2001 حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر، والفترة 2002-2005 حتى نهاية أيلول/سبتمبر، كان معدل تحصيل الاشتراكات في المنظمة أقل من معظم معدلات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى. وبسبب حالات النقص النقدي في الميزانية العادية، اقترحت المنظمة WMO بدرجة كبيرة من الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية في عام 2000، وكانت المبالغ المستخدمة (على أساس تراكمي) على النحو التالي: 4 ملايين فرنك سويسري في أيلول/سبتمبر؛ و10.9 مليون فرنك سويسري في تشرين الأول/أكتوبر؛ و17.2 مليون فرنك سويسري في تشرين الثاني/نوفمبر؛ و12.4 مليون فرنك سويسري في كانون الأول/ديسمبر.

ودمج الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية مع الميزانية العادية من شأنه زيادة كفاءة وفعالية إدارة الموارد بالنسبة للمنظمة. غير أن توقف الزيادة التراكمية في رصيد الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية، وانخفاض الرصيد النقدي للصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية، خاصة في حساب المبنى، وضعف الموقف المالي لصندوق التعاون الفني، كل هذا من شأنه أن يقلل من المرونة المالية للمنظمة مقارنة بالسنوات السابقة.

وقد أتاح الرصيد الزائد المتراكم للصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية والذي كان يرحد من عام إلى آخر قدراً كبيراً من المرونة للمنظمة WMO عندما واجهت حالات نقص نقدي في الميزانية العادية أو غيرها. وقدرت الأمانة هذا الرصيد بمبلغ 5.3 مليون فرنك سويسري حتى نهاية عام 2007. وفي حالة دمج هذه الصناديق والاحتياطيات، سوف يتوقف هذا الرصيد العائم دون قيود، وبذلك ستفقد المنظمة مرونتها في الاعتماد على تلك الاحتياطيات النقدية الجاهزة.

وقد أتاح حساب المبنى الذي حصل على تحويل نقدي سخي من بيع مبنى المقر الرئيسي القديم للمنظمة WMO، مورداً نقدياً كبيراً للمنظمة على مر السنين. فقد جاءت معظم الأموال المستخدمة في تغطية العجز النقدي في الميزانية العادية عام 2000 من حساب المبنى. وفي حين أن رصيده النقدي بلغ 17.3 مليون فرنك سويسري في كانون الثاني/يناير 2000، إلا أنه انخفض منذ ذلك الحين ليحقق عجزاً قدره 1.6 مليون فرنك سويسري في المتوسط عام 2006. وبالتوازي مع حساب المبنى، انخفض الرصيد النقدي الإجمالي للصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية بصورة منتظمة من متوسط 17.5 مليون فرنك سويسري عام 2000 إلى 10.4 مليون فرنك سويسري عام 2005.

وظل صندوق التعاون الفني يدار في حالة عجز مستمر لسنوات كثيرة. ويعد مستوى هذا العجز كبيراً وخطيراً. وقد بلغ مستوى العجز النقدي مليون فرنك سويسري في عام 2000، و3.2 مليون فرنك سويسري في عام 2004، و2.6 مليون فرنك سويسري في عام 2005، و2.5 مليون فرنك سويسري في عام 2006. وقد يشكل هذا العجز المستمر مخاطر كبيرة بالنسبة لإدارة الميزانية العادية بعد الدمج.

وهناك زيادة ملحوظة في اثنين من الالتزامات المحتملة: التزامات التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة، والتزامات الإجازة السنوية المتراكمة، في حين أن الموارد المقابلة آخذة في الانخفاض. وهذا الموقف، مقترناً بسياسة النمو الصفري في الميزانية، قد يزيد من المخاطر المالية للمنظمة WMO.

ومع مراعاة هذه العوامل، يعتبر المستوى الحالي لصندوق رأس المال العامل للمنظمة وهو خمسة ملايين فرنك سويسري منخفضاً نسبياً لسد حالات النقص النقدي المحتمل في الفترة المالية القادمة. غير أن المفتش يرى أنه على الرغم من أن اقتراح الأمانة بزيادة مستوى صندوق رأس المال العامل إلى عشرة ملايين فرنك سويسري من شأنه أن يقلل بدرجة كبيرة من المخاطر المالية بالنسبة للمنظمة WMO، فإن هذا لا يعد المستوى الأمثل لصندوق رأس المال العامل نظراً لأن المنظمة ليست بحاجة إلى هذه الزيادة ولن تستخدمها في معظم الوقت.

وبعد تحليل جميع العوامل، ينتهي المفتش إلى أنه سوف يكون من المعقول للمنظمة زيادة مستوى صندوق رأس المال العامل من خمسة ملايين فرنك سويسري إلى 7.5 مليون فرنك سويسري في الفترة المالية 2008-2011، وهو ما يعادل 10.6 أو 11.1 من الميزانية السنوية حسبما يستقر عليه الاختيار بين المستويين المختلفين للميزانية (282 مليون فرنك سويسري أو 269.9 مليون فرنك سويسري). وهذا من شأنه أن يتيح الفرصة للمنظمة كي تتمكن من إدارة المستوى المرتفع للمخاطر المالية في حدود الآليات المتاحة. كما أن التحليل الإحصائي الذي يستند إلى بيانات تاريخية يبين أيضاً أن هذا المستوى لصندوق رأس المال العامل من شأنه أن يقلل من احتمال حدوث حالات عجز نقدي إلى درجة معقولة.

وعن طريق تحسين إدارة الخزانة، والتوقعات، والمتابعة، والتحليل المالي، وإدارة المخاطر، ووظائف الإبلاغ، يمكن للمنظمة WMO خفض المخاطر المالية بدرجة أكبر لتصل إلى مستوى منخفض للغاية. وعند ذلك يمكن التصدي لأي مخاطر متبقية، كملجأ أخير، عن طريق سلطة الإقراض الممنوحة للأمين العام.

وقد اتضح من استعراض مختصر للفترة المالية 2003-2000 للمنظمة أنه كانت هناك حالات نقص في جوانب كثيرة من الإدارة المالية، مثل الرقابة الداخلية، وإدارة الخزانة، والمحاسبة، ونظام إدارة المعلومات، والمتابعة، والتحليل المالي، وآليات الإبلاغ. وخلال تلك الفترة، لم يتم تحليل الأوضاع والمشاكل المالية بصورة منهجية ولم يتم إبلاغها بعناية للإدارة العليا ولأعضاء المنظمة WMO. وقد شرعت إدارة المنظمة في برنامج للإصلاح منذ عام 2004 وأحرزت تقدماً في مجالات كثيرة، من بينها مجالات إدارة الخزانة ووظائف التحليل المالي. ومع أن الجهود لاتزال جارية، يرى المفتش أنه ينبغي للإدارة أن تسعى إلى الاحتفاظ بمعلومات حديثة، وإعداد توقعات نقدية منهجية، وتحسين التحليل المالي ووظائف الإبلاغ مع مزيد من التحليل التطوعي والتوصيات الموجهة صوب العمل.

ووجود إدارة للخزانة تتسم بالكفاءة والفعالية، ومتابعة محسنة، وتحليل مالي، وإدارة للمخاطر، ووظائف للإبلاغ، والاستخدام الأمثل لنظام المعلومات الجديد كل هذا من شأنه أن يساعد المنظمة WMO على اتخاذ إجراء سريع للتخفيف من المخاطر المالية والإسراع بتحصيل الاشتراكات المقررة وبذلك تحسن من وضعها المالي.

وترد أدناه ثلاث توصيات لكي ينظر فيها المؤتمر والمجلس التنفيذي. وهناك ثلاث توصيات أخرى مقترحة لكي ينظر فيها الأمين العام ترد في نهاية التقرير.

توصيتان لكي ينظر فيهما المؤتمر

التوصية 1

ينبغي للمؤتمر زيادة مستوى صندوق رأس المال العامل من خمسة ملايين فرنك سويسري إلى 7.5 مليون فرنك سويسري للفترة المالية 2008-2011.

التوصية 2

ينبغي للمؤتمر حث أعضاء المنظمة على سداد اشتراكاتهم المقررة بالكامل، وفي موعدها، ودون أي شروط.

توصية لكي ينظر فيها المجلس التنفيذي

التوصية 3

ينبغي للمجلس التنفيذي إنشاء فريق عامل مخصص يتألف من ممثلي أعضاء المنظمة لتحليل وإعداد مقترحات من أجل التصدي لمشكلة الاشتراكات المتأخرة لمدة طويلة، لكي تعرض على الدورة الستين للمجلس التنفيذي.

المحتويات

الصفحة

iii	ملخص تنفيذي
vii	المختصرات
	الفصل
	الفقرات
1	6-1 مقدمة - أولاً -
2	20-7 اقتراح الأمانة لزيادة صندوق رأس المال العامل - ثانياً -
2	7 ألف - الغرض من صندوق رأس المال العامل في المنظمة ومستواه الحالي
2	13-8 باء - هيكل الصندوق والصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية
3	15-14 جيم - دمج الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية
4	20-16 دال - اقتراح الأمانة لزيادة مستوى صندوق رأس المال العامل
5	30-21 ثالثاً - صندوق رأس المال العامل في منظومة الأمم المتحدة
5	26-21 ألف - غرض صندوق رأس المال العامل في منظومة الأمم المتحدة
6	30-27 باء - متوسط مستوى صندوق رأس المال العامل في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة
7	55-31 رابعاً - العوامل الخارجية التي تؤثر في مستوى صندوق رأس المال العامل في المنظمة
7	49-32 ألف - مشاكل في تحصيل الاشتراكات: حالات التأخير، والتدفقات غير المنتظمة، والتأخرات
11	55-50 باء - المصروفات غير المنظورة والاستثنائية
12	90-56 خامساً - العوامل الداخلية التي تؤثر في مستوى صندوق رأس المال العامل في المنظمة والتحليل الإحصائي لحالات النقص النقدي المحتمل
12	68-57 ألف - الإدارة المالية
14	78-69 باء - الآثار المحتملة لدمج وتغيير الوضع المالي للصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية
17	79 جيم - سلطة الاقتراض
17	90-80 دال - التحليل الإحصائي للبيانات التاريخية عن احتمالات النقص النقدي
19	95-91 سادساً - المستوى المناسب لصندوق رأس المال العامل بالنسبة للمنظمة WMO

المرفقات

22	الأول - قائمة الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية المراد دمجها في عملية تخصيص اعتمادات الميزانية العادية، والمنهجية المستخدمة في التحليل الإحصائي
23	الثاني - معدلات التحصيل بالشهر للفترة 2006-2000
24	الثالث - نظرة عامة على الإجراء الذي تتخذه المنظمات المشاركة بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة

المختصرات

لجنة التنسيق الإدارية (قبل أن يحل محلها مجلس الرؤساء التنفيذيين)	ACC
اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية	CCAQ
مجلس الرؤساء التنفيذيين	CEB
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	FAO
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	IAEA
منظمة الطيران المدني الدولي	ICAO
منظمة العمل الدولية	ILO
المنظمة البحرية الدولية	IMO
الاتحاد الدولي للاتصالات	ITU
وحدة التفتيش المشتركة	JIU
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	UNESCO
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)	UNIDO
الاتحاد البريدي العالمي	UPU
صندوق رأس المال العامل	WCF
منظمة الصحة العالمية	WHO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	WIPO
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	WMO

أولاً - مقدمة

- 1- بناء على طلب المجلس التنفيذي للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) في دورته الثامنة والخمسين في حزيران/يونيه 2006، والذي نقله الأمين العام للمنظمة إلى وحدة التفتيش المشتركة في آب/أغسطس 2006، أجرت وحدة التفتيش المشتركة استعراضاً لصندوق رأس المال العامل في المنظمة.
- 2- والهدف من هذا الاستعراض هو تحليل ملاءمة مستوى صندوق رأس المال العامل الذي اقترحه أمانة المنظمة للفترة المالية الخامسة عشرة (2008-2011)، بغية إبداء الرأي للمؤتمر العالمي الخامس عشر للأرصاد الجوية كي ينظر فيه عند تحديد مستوى صندوق رأس المال العامل.
- 3- ويشمل هذا الاستعراض مختلف العوامل الخارجية والداخلية عند تحديد المستوى المناسب لصندوق رأس المال العامل في المنظمة. ووفقاً للمعايير الداخلية والمبادئ التوجيهية لوحدة التفتيش المشتركة ونظامها الداخلي، تضمنت المنهجية المتبعة في إعداد هذا التقرير استعراضاً مكتيباً أولاً، واستعراضاً لمستويات صندوق رأس المال العامل في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وتحليلاً للبيانات المالية للمنظمة ذات الصلة، ولقاءات مع مسؤولي المنظمة. وفضلاً عن هذا، أُجريت تحليل إحصائي قائم على بيانات تاريخية لإيجاد مؤشر تقديري لاحتمال تعرض المنظمة لنقص نقدي. ومن المؤسف أن أمانة المنظمة لا تستطيع توفير بيانات مالية عن الفترة التي تسبق عام 2000 بسبب مشاكل في نظام المعلومات السابق. وقد طُلب من أمانة المنظمة إبداء تعليقات على مشروع التقرير وأخذت هذه التعليقات في الاعتبار عند وضع التقرير في صيغته النهائية.
- 4- ووفقاً للمادة 11.2 من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، استكمل هذا التقرير بعد التشاور فيما بين المفتشين لاختبار استنتاجاته وتوصياته على ضوء الحكمة الجماعية للوحدة.
- 5- ولتسهيل تداول التقرير وتنفيذ توصياته ومتابعتها، يتضمن المرفق الثالث جدولاً يبين ما إذا كان التقرير يُقدم إلى المنظمات المعنية لاتخاذ إجراء بشأنه أن للعلم. ويجدد الجدول تلك التوصية المتعلقة بكل منظمة، كما يبين ما إذا كانت تتطلب قراراً من جانب الهيئة التشريعية أو الرئاسية للمنظمة أو يمكن اتخاذ إجراء بشأنه من جانب الرئيس التنفيذي للمنظمة.
- 6- ويود المفتش أن يعرب عن تقديره لجميع أولئك الذين ساعدوه في إعداد هذا التقرير، ولاسيما أولئك الذين شاركوا في اللقاءات وتقاسموا معارفهم وخبراتهم عن طوعية.

ثانياً - اقتراح الأمانة لزيادة صندوق رأس المال العامل

ألف - الغرض من صندوق رأس المال العامل في المنظمة ومستواه الحالي

7- حدد المؤتمر الغرض الرئيسي لصندوق رأس المال العامل في المنظمة بموجب القرار 37(م - 14) وهو: "تمويل اعتمادات الميزانية ريثما تحصل الاشتراكات" و"تقديم ما قد يلزم من سلف لتغطية مصروفات غير منظورة واستثنائية لا يمكن مواجهتها من اعتمادات الميزانية العادية". ويبلغ المستوى الحالي لمستوى لصندوق رأس المال العامل في المنظمة خمسة ملايين فرنك سويسري، وجرت العادة على أن يكون معدل صندوق رأس المال العامل بالنسبة للميزانية السنوية حوالي 8 في المائة، أو ما يقرب من حصيلة شهر واحد من الميزانية السنوية.

باء - هيكل الصندوق والصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية

8- تدار حسابات المنظمة على أساس صندوقي. وتنشأ صناديق منفصلة لأغراض عامة ولأغراض خاصة وفقاً للمادة 9 من اللائحة المالية. ويدار كل صندوق بوصفه كياناً مالياً وحسابياً متميزاً ذا مجموعة حسابات منفصلة ثنائية الموازنة ومزدوجة القيد.¹ ويتكون الهيكل الحالي لصناديق المنظمة من الأجزاء الرئيسية التالية:

- الصندوق العام
- الصناديق التي أنشأها مؤتمر المنظمة ومجلسها التنفيذي
- صندوق رأس المال العامل
- الصناديق الممولة من التبرعات

9- وأنشئ الصندوق العام للمنظمة في بادئ الأمر لغرض حساب الإنفاق من الاعتمادات التي أذن بها المجلس التنفيذي في إطار الميزانية العادية.

10- غير أنه بمرور السنين أضيف عدد من الصناديق الخاصة والاحتياطيات المرتبطة بها إلى هيكل صناديق المنظمة، ولكنها لا تظهر في عملية الموافقة على الميزانية العادية². وتعرف هذه الصناديق على أنها "صناديق واحتياطيات خارجة عن الميزانية". وتنشأ بعض هذه الصناديق الخارجة عن الميزانية في إطار الصندوق العام، بينما ينشأ البعض الآخر في إطار "الصناديق التي أنشأها مؤتمر المنظمة ومجلسها التنفيذي".

11- ويتألف الصندوق العام حالياً من الحسابات الفرعية التالية³:

1 .GPPB/Doc.2 (28.IX.2005) Annex 1

2 .GPPB/Doc.2 (28.IX.2005)

3 الوثيقة (3) EC-LVIII/Rep.5.2، التذييل "باء".

- "حساب الاعتمادات"، الذي يغطي الإنفاق من الاعتمادات الخاصة بالميزانية العادية والتي وافق عليها المجلس التنفيذي. ويمول أساساً من الاشتراكات المقررة التي يدفعها أعضاء المنظمة ومن الإيرادات المتنوعة؛
- "الاحتياطي التشغيلي" ويضم احتياطي استحقاقات الموظفين في نهاية الخدمة واحتياطي تعيين الموظفين واحتياطي استحقاقات نهاية الخدمة؛
- "حسابات أخرى"، ويندرج تحتها كثير من الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية مثل حساب المبني، وصندوق مرافق المؤتمرات، واحتياطي تأجير مرافق المؤتمرات، والحساب الاحتياطي لتكاليف الطباعة، وصندوق إيرادات التأجير، واحتياطي صيانة المبنى الجديد.

12- وتشمل الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية والتي تندرج تحت "الصناديق التي أنشأها مؤتمر المنظمة ومجلسها التنفيذي" صندوق المطبوعات، وصندوق التعاون الفني، والصندوق الاستئماني لحساب التكاليف الإدارية المشتركة، والصندوق الاحتياطي لخطوة تعويضات الموظفين.

13- وانتشار الترتيبات الخارجة عن الميزانية خارج عملية تخصيص اعتمادات الميزانية العادية كان لابد أن يؤدي إلى إضعاف تدريجي للرقابة والإشراف من جانب أعضاء المنظمة فيما يتعلق باستخدام الموارد المتاحة في المنظمة. كما أن تجزئة إدارة الموارد في العديد من الصناديق الذاتية الموازنة أدت إلى إضعاف كفاءة وفعالية الإدارة المالية في المنظمة، وحدث من مرونة الإدارة.

جيم - دمج الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية

14- طلب المجلس التنفيذي من الأمين العام في القرار المؤرخ 15 حزيران/يونيه 2005 (القرار 15 (م ت-57) بتاريخ 15 حزيران/يونيه 2005)، دمج عرض الميزانية عن طريق إدراج الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية واقتراح التسوية اللازمة للميزانية في سياق البرنامج والميزانية المقترحين للفترة المالية الخامسة عشرة (2008-2011). وبموجب القرار ذاته، تم إنشاء فريق مخصص لتقديم الإرشادات لأمانة المنظمة بشأن إعداد الميزانية.

15- وقدمت الأمانة اقتراحاً بدمج 11 صندوقاً احتياطياً خارجاً عن الميزانية (أنظر المرفق 1 للإطلاع على القائمة) مع عملية تخصيص الاعتمادات إلى الفريق المخصص الذي اجتمع في تشرين الأول/أكتوبر 2005. وبناء على هذا الاقتراح، أوصى الفريق المخصص^٦ والمجلس التنفيذي^٧ بدمج الصناديق الخارجة عن الميزانية مع البرنامج والميزانية المقترحين للفترة المالية 2008-2011، ووافق المجلس التنفيذي على هذه التوصية. وهكذا سوف يتم دمج جميع الصناديق والاحتياطيات

4 المرجع نفسه.

5 المرجع نفسه، التذييل "ألف".

6 الوثيقة (2) EC-LVII/Rep.5.2، التذييل ألف.

7 الوثيقة 5 EC-LVIII/Pink، التذييل، صفحة 2.

الخارجة عن الميزانية (ما عدا الاحتياطي التشغيلي) في الصندوق العام والصناديق التي أنشأها مؤتمر المنظمة ومجلسها التنفيذي في نهاية عام 2007.

دال - اقتراح الأمانة لزيادة مستوى صندوق رأس المال العامل

16- بالإضافة إلى دمج الصناديق، اقترحت الأمانة زيادة مستوى صندوق رأس المال العامل للمنظمة من خمسة ملايين فرنك سويسري إلى عشرة ملايين فرنك سويسري، باستخدام رصيد جميع الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية والذي سيتاح في نهاية عام 2007. وقدرت الأمانة أن رصيد الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية سوف يبلغ 5.3 مليون فرنك سويسري في نهاية عام 2007. ومن المقترح استخدام خمسة ملايين فرنك سويسري من هذا الرصيد لزيادة مستوى صندوق رأس المال العامل إلى عشرة ملايين فرنك سويسري، وإضافة الرصيد المتبقي والبالغ 0,3 مليون فرنك سويسري إلى احتياطي استحقاقات الموظفين في نهاية الخدمة.

17- وفيما يتعلق باقتراح زيادة مستوى صندوق رأس المال العامل، أوصى الفريق المخصص بأن يحدد المجلس التنفيذي المستوى المناسب استناداً إلى الاستعراض الخارجي^٨. وقد أجرت شركة استشارية هذا الاستعراض الخارجي^٩. وأوصى الخبير الاستشاري بأنه ينبغي أن يكون المستوى المناسب لصندوق رأس المال العامل مناظراً للمبلغ يعادل حصيلة شهرين من الاشتراكات المقررة السنوية بحيث يتراوح مستوى الصندوق بين 10.4 مليون فرنك سويسري و10.9 مليون فرنك سويسري، حسب مستوى الميزانية الذي يتم اختياره للفترة المالية 2008-2011. وأيدت أمانة المنظمة تحليل الخبير الاستشاري واستنتاجاته العامة فيما يتعلق بمستوى صندوق رأس المال العامل، ومن أجل الأخذ بترتيب مبسط، تمسكت بتوصيتها بتحديد مستوى صندوق رأس المال العامل عند عشرة ملايين فرنك سويسري^{١٠}.

18- وجرت العادة، خلال فترات مالية متعاقبة، على أن يحدد المؤتمر مستوى صندوق رأس المال العامل في المنظمة بنسبة 8 في المائة من الميزانية السنوية^{١١}. وسوف يكون المستوى المقترح لصندوق رأس المال العامل وهو عشرة ملايين فرنك سويسري، مناظراً لنسبة 14.8 في المائة من المبلغ السنوي لإجمالي الموارد العادية على أساس المستوى 1 للميزانية المقترحة (269.9 مليون فرنك سويسري) و14.2 في المائة من المبلغ السنوي لإجمالي الموارد السنوية على أساس المستوى 2 للميزانية المقترحة (282 مليون فرنك سويسري) للفترة المالية 2008-2011. ولم تستخدم المنظمة WMO صندوق رأس المال العامل حتى الآن، ولكن عندما حدث عجز نقدي في الميزانية العادية، تم في واقع الأمر استخدام الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية باعتبارها صندوقاً لرأس المال العامل.

8 الوثيقة EC-LVIII/Doc. 5.2(2)، التذييل ألف، الفقرة 4.

9 الوثيقة EC-LVIII/Doc.5.2 (4).

10 الوثيقة EC-LVIII/Rep.5.2 (3)، التذييل "ألف"، صفحة 6، الفقرة 28.

11 التذييل "واو" من الوثيقة EC-LVIII/Doc. 5.2(4).

19- وأوصى المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والخمسين في حزيران/ يونيو 2006 من حيث المبدأ بزيادة مستوى صندوق رأس المال العامل للمنظمة على أساس تقرير الأمانة (EC-LVIII/Doc. 5.2(3)) وقرر أن يطلب إلى وحدة التفتيش المشتركة استعراض الترتيبات المقترحة لصندوق رأس المال العامل، وأنه ينبغي للمؤتمر الخامس عشر بحث هذا الاستعراض في أيار/مايو 2007 عند تحديد المستوى المناسب لصندوق رأس المال العامل¹².

20- وفي 25 آب/ أغسطس 2006، أحال الأمين العام رسمياً طلب المجلس التنفيذي إلى وحدة التفتيش المشتركة، وقد أضيف هذا الطلب إلى برنامج عمل الوحدة لعام 2006 بوصفه أحد الأولويات.

ثالثاً - صندوق رأس المال العامل في منظومة الأمم المتحدة

ألف - غرض صندوق رأس المال العامل في منظومة الأمم المتحدة

21- تمول الميزانيات العادية للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالكامل أو في معظمها من الاشتراكات المقررة التي تدفعها الدول الأعضاء، باستثناء المنظمة العالمية للملكية الفكرية¹³. وتوافق الدول الأعضاء على الميزانيات وتدفع اشتراكاتها المقررة طبقاً لمنهجية متفق عليها. ويوجد لدى جميع هذه المنظمات، باستثناء الاتحاد الدولي للاتصالات والاتحاد البريدي العالمي، صندوق لرأس المال العامل يستخدم في أغراض متشابهة.

22- ويوجد لدى المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تعريف مشترك لصندوق رأس المال العامل، وقد تجمعت لديها خبرة عن مستوى الصندوق واستخدامه. وفي مسرد المصطلحات المالية والميزانية (ACC/2000/6)، 14 أيلول/سبتمبر 2000، يُعرف صندوق رأس المال العامل بأنه "صندوق تنشئه الهيئة التشريعية المعنية لتمويل اعتمادات الميزانية ريثما تحصل اشتراكات الدول الأعضاء ولأغراض أخرى قد يصدر تفويض بها".

23- وفي عام 1989، أعدت وحدة التفتيش المشتركة تقريراً شاملاً بعنوان "الميزنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة" (A/45/130). وأجرى هذا التقرير تحليلاً شاملاً للكثير من جوانب الميزنة والتمويل في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، مع جداول مقارنة كثيرة، بما فيها جدول يقارن بين ممارسات صندوق رأس المال العامل. ويقارن هذا الجدول، مستخدماً بيانات عام 1988، بين العناصر الرئيسية لصناديق رأس المال العامل، بما في ذلك الغرض من الصندوق ومصدر تمويله ومستواه ومعدل الصندوق بالنسبة للميزانية السنوية في 13 منظمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

24- ويبين تقرير عام 1989 لوحدة التفتيش المشتركة أن غرض صندوق رأس المال العام كان في الأصل لتمويل مصروفات الميزانية العادية وحدها، ريثما يتم تحصيل الاشتراكات المقررة؛ وقد اتسع نطاق الصندوق على مر السنين وتضمن تمويل المصروفات غير المنظورة أو الاستثنائية أو المصروفات الأخرى التي يؤذن بها.

25- واستناداً إلى تحليل قائم على نطاق المنظومة، يخلص تقرير عام 1989 لوحدة التفتيش المشتركة إلى أنه "ينبغي استخدام صندوق رأس المال العامل أساساً لحل مشاكل تدفقات النقد القصيرة الأجل والتي تنتج عن تأخر دفع الاشتراكات المقررة. ومع مراعاة الأحكام المالية الأخرى لكل منظمة، ينبغي ألا يمثل صندوق رأس المال العامل، كمبدأ،

12 الوثيقة EC-LVIII/PINK 5، التذييل، صفحة 2، الفقرة 5.2.5.

13 تمول ميزانية المنظمة العالمية للملكية الفكرية في معظمها من الرسوم المتحصلة نظير خدماتها.

أكثر من واحد على اثني عشر من المستوى الشامل للميزانية العادية لكل سنة، أو قرابة 4 في المائة من ميزانية السنتين (يتم حسابها بالتالي في حالات فترات الميزانية الأخرى"¹⁴).

26- وفي الفترة الأخيرة، اعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين الشكل المستخدم في تقرير عام 1989 لوحدة التفتيش المشتركة وكان يجمع بصورة دورية التقارير المعنونة "الميزنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة"، والتي تتضمن جداول مقارنة مماثلة عن صناديق رأس المال العامل. وفي آخر تقرير لمجلس الرؤساء التنفيذيين عن هذا الموضوع صدر في عام 2003 (CEB/2003/HLCM/21)، تجرى مقارنة صناديق رأس المال العامل في نفس المنظمات الثلاث عشرة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة باستخدام بيانات عام 2002. ويبين هذا التقرير أنه لم تكن هناك أي تغييرات مادية في العناصر عن تلك التي وردت في تقرير عام 1989 لوحدة التفتيش المشتركة الذي صدر منذ 14 عاماً. ويبين أيضاً أن الغرض الرئيسي لصناديق رأس المال العامل لا يزال يتمثل في تمويل الإنفاق من الميزانية العادية ريثما يتم تحصيل الاشتراكات المقررة، وتمويل المصروفات غير المنظورة والاستثنائية أو المصروفات التي يؤذن بها.

باء - متوسط مستوى صندوق رأس المال العامل في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

27- باستثناء الاتحاد البريدي العالمي والاتحاد الدولي للاتصالات، يوجد لدى كل من المنظمات الإحدى عشرة الباقية صندوق لرأس المال العامل. وطبقاً لتقرير عام 1989 لوحدة التفتيش المشتركة، كان متوسط مستوى صندوق رأس المال العامل بالنسبة لمنظمات الأمم المتحدة الإحدى عشرة 8.3 في المائة من ميزانيتها السنوية. ويبين تقرير عام 2003 لمجلس الرؤساء التنفيذيين أنه بعد 14 عاماً، يبلغ متوسط معدل صندوق رأس المال العامل بالنسبة للميزانية السنوية للمنظمات الإحدى عشرة ذاتها 8.2 في المائة، ويبلغ أدنى المعدلات وأعلىها في النظام 2.95 في المائة (المنظمة العالمية للملكية الفكرية) و10.76 في المائة (بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية - اليونيدو) على الترتيب. ويبين الجدول التالي معدلات صندوق رأس المال العامل بالنسبة للميزانية السنوية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والتي أدرجت في تقرير عامي 1989 و2003.

الجدول 1- معدلات صندوق رأس المال العامل بالنسبة للميزانية السنوية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (كنسبة مئوية)

	الأمم المتحدة	منظمة العمل الدولية	منظمة الأغذية والزراعة	اليونسكو	منظمة الطيران المدني الدولي	منظمة الصحة العالمية	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	المنظمة البحرية الدولية	المنظمة العالمية للملكية الفكرية	اليونيدو	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	المتوسط
تقرير عام 1989 لوحدة التفتيش المشتركة	11.30	7.44	6.91	8.56	6.85	3.20	10.23	13.65	14.60	7.34	1.46	8.32
تقرير عام 2003 لمجلس الرؤساء التنفيذيين	6.92	9.77	7.67	9.18	10.72	7.36	15.789	9.50	2.95	10.76	7.33	8.19

14 الوثيقة A/45/130، الصفحة 16 الفقرة 64.

15 في تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين CEB/2003/HLCM/21، ورد معدل صندوق رأس المال العامل للمنظمة (WMO) على أنه 3.94 في المائة، وقد تم تصويب هذا الرقم وفقاً لبيانات المنظمة ليصبح 7.89 في المائة.

28- ويتبين من الجدول أن مستوى صندوق رأس المال العامل في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة يعادل في المتوسط قيمة شهر واحد أو 8 في المائة من الميزانية السنوية للمنظمة. ولهذا ينتهي المفتش إلى أن التوصية الواردة في تقرير عام 1989 لوحدة التفتيش المشتركة، وهي أن صندوق رأس المال العامل ينبغي ألا يمثل أكثر من 1 على 12 من المستوى العام للميزانية العادية لسنة واحدة، لا تزال تشكل معياراً صالحاً. أي اقتراح بزيادة المعدل بدرجة كبيرة ينبغي تبريره بواسطة تحليل مفصل للعوامل الخارجية والخارجية التي قد تؤثر في مستوى صندوق رأس المال العامل الذي اختير لتلك المنظمة.

29- ومع أنه توجد سمات مشتركة بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، فإنها تعد كيانات قانونية مختلفة، وقد تكون لديها عوامل خاصة تؤثر في مستوى صناديق رأس المال العامل التابعة لها. ولهذا ينبغي استخدام معيار الـ 8 في المائة من الميزانية السنوية في أي تقدير لمستوى صندوق رأس المال العامل في منظمة معينة لاستكمال التحليل المفصل للعوامل الخارجية والداخلية التي قد يكون لها تأثير على مستوى صندوق رأس المال العامل. ويقدم المفتش تحليلاً مفصلاً لهذه العوامل بالنسبة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في الجزأين الرابع والخامس من هذا التقرير.

30- ويود المفتش أن يشير إلى أن الموارد لا تزال شحيحة، إلا أن الاحتياجات أخذت في الازدياد. ولهذا فإنه توجد "تكلفة بديلة" بالنسبة لجميع الأموال، وهذا يتطلب مستوى مناسباً لصندوق رأس المال العامل، بدلا من أن يكون مستوى الصندوق مفرطاً أو غير كافٍ.

رابعاً - العوامل الخارجية التي تؤثر في مستوى صندوق رأس المال العامل في المنظمة

31- هناك نوعان رئيسيان من المخاطر المالية الخارجية التي صُمم صندوق رأس المال العامل في المنظمة WMO لمواجهةها، وهما: حالات التأخير في سداد الاشتراكات، والمصروفات غير المنظورة والاستثنائية، وهذا هو ما تواجهه معظم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ويحلل المفتش هذين العاملين الرئيسيين في القسمين التاليين.

ألف - مشاكل في تحصيل الاشتراكات: حالات التأخير، والتدفقات غير المنتظمة، والتأخرات

32- نظراً لأن الميزانية والاشتراكات المقررة في منظمة ما تقررها جميع الدول الأعضاء، فإن على جميع الدول الأعضاء التزام قانوني ومعنوي بدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي موعدها ودون شروط.

33- والغرض الرئيسي لصندوق رأس المال العامل هو سد حالات العجز النقدي القصير الأجل والذي ينتج عن التأخر في سداد الاشتراكات المقررة. وبعبارة أخرى، ينبغي ألا يستخدم صندوق رأس المال العامل إلا لتغطية عجز وقتي ريثما تحصل الاشتراكات. وهو لم يُصمم لتغطية التأخرات الزمنية في الاشتراكات المقررة. وإذا كانت هذه هي الحال، فسوف يتعين تحديد مستوى صندوق رأس المال العامل عند مستوى عال بصورة غير عادية، مما يفرض عبئاً مالياً غير منصف على تلك الدول الأعضاء التي تدفع اشتراكاتها بالكامل وفي موعدها. وزيادة مستوى صندوق رأس المال العامل ليس هو الحل لهذه المشكلة الزمنية، ولهذا ينبغي بحث التأخرات الزمنية على مستوى السياسات من جانب الهيئات التشريعية. وفضلاً عن هذا، فإن ارتفاع مستوى صندوق رأس المال العامل بصورة غير عادية قد يسبب تهاوناً في سداد الاشتراكات، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة تعقيد مشكلة المدفوعات المتأخرة.

34- وطبقاً لللائحة المنظمة، يستحق دفع الاشتراكات المقررة في 1 كانون الثاني/يناير من كل عام، واعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير من العام التالي يعتبر أي رصيد غير مدفوع من الاشتراكات بمثابة متأخرات عن عام واحد. وعندما تصل المتأخرات في مجموعها إلى قيمة اشتراكات عامين، يفقد عضو المنظمة حقه في التصويت، ويصبح من الصعب تحصيل المتأخرات من الناحية العملية. ويرى المفتش أن حالات التأخير في سداد الاشتراكات قرب نهاية سنة الميزانية وبداية السنة التالية ينبغي وضعها في الاعتبار عند تحديد مستوى صندوق رأس المال، لأن هذا التأخير يكون وقتياً ويمكن لصندوق رأس المال العامل حل أي نقص نقدي ينتج عن هذا التأخير.

35- وللإسراع بتحصيل الاشتراكات المقررة، اتخذت المنظمة WMO تدابير مختلفة، مثل فقدان حقوق التصويت، وفقدان الأهلية للترشيح أو إعادة الترشيح للوظائف المنتخبة أو لعضوية المجلس التنفيذي، وتعليق حصصها المجانية في المطبوعات. وتفيد تقارير المنظمة WMO أن عدداً كبيراً من أعضائها فقد حقوقه في التصويت على مر السنين؛ وفي المتوسط، فقد 43 عضواً من أعضاء المنظمة حقوقهم في التصويت في 1 كانون الثاني/يناير من الأعوام بين 1992 و2005¹⁶. ووصلت جملة متأخرات أعضاء المنظمة المحرومين من حقوق التصويت إلى مستوى كبير، إذ بلغت ما يقرب من 12.9 مليون فرنك سويسري في عام 2005¹⁷.

36- ويوجد لدى المنظمة WMO أيضاً آلية، على غرار مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، لعقد اتفاقات سداد متعددة السنوات من أجل تخفيف العبء المالي على أعضاء المنظمة المتخلفين عن السداد بسبب ما يواجهونه من حالة مالية بالغة الصعوبة في بلدانهم، وتمكينهم من المشاركة بالكامل في أنشطة المنظمة¹⁸. غير أن الأمانة أفادت بأن عدداً كبيراً من اتفاقات السداد لم ينفذ¹⁹.

37- ويلاحظ المفتش أنه بناء على طلب المجلس التنفيذي، أعدت أمانة المنظمة WMO مقترحات شاملة في عام 2006 لتسهيل تسوية الاشتراكات المتأخرة لمدة طويلة كما جاء في تقريرها EC-LVIII/Doc.4.1(2). وقد أوصى المجلس التنفيذي بثلاثة من هذه المقترحات للمؤتمر. ويرى المفتش أنه ينبغي على أعضاء المنظمة WMO وأمانتها مواصلة إيلاء اهتمام وثيق بمشكلة المتأخرات الزمنية هذه. وينبغي للمجلس التنفيذي أن يبحث إنشاء فريق عامل مخصص بصورة مؤقتة يتألف من ممثلي أعضاء المنظمة لتحليل وإعداد توصيات لهذه المسألة لكي تنظر فيها الدورة التالية للمجلس التنفيذي.

38- واستعرض المفتش ثلاثة تقارير للأمم المتحدة توفر معدلات تحصيل مقارنة للاشتراكات المقررة لكل سنة بالنسبة لمنظمات الأمم المتحدة عن الفترة من 2000 إلى 2005²⁰. وفي هذه التقارير، قدمت بيانات للفترة 2000-2001 حتى نهاية

16 الوثيقة (3) EC-LVII/Rep.4.1، التذييل، صفحة 3، الجدول 3.

17 الوثيقة (3) EC-LVII/Doc. 4.1(3)، الجدول 6.

18 الوثيقة (3) EC-LVII/Doc. 4.1(3).

19 الوثيقة (3) EC-LVII/Doc. 4.1(3).

20 تتضمن الوثيقة A/57/265 المعدلات حتى 30 حزيران/يونيه و31 كانون الأول/ديسمبر من عامي 2000 و2001؛ وتتضمن الوثيقتان A/59/315 وA/61/203 المعدلات حتى 30 حزيران/يونيه و30 أيلول/سبتمبر للفترة 2002-2003 والفترة 2004-2005 على الترتيب.

كانون الأول/ديسمبر؛ وبالنسبة لعام 2002 قدمت بيانات حتى نهاية أيلول/سبتمبر. ويبين الجدول 2 المعلومات الواردة في التقارير لمقارنة معدلات التحصيل في المنظمة WMO مع متوسط معدلات التحصيل في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عن تلك الفترة، ويحدد ترتيب أداء التحصيل في المنظمة WMO.

الجدول 2: معدل تحصيل الاشتراكات المقررة لكل عام

فترة التحصيل	متوسط معدل التحصيل لمنظمات الأمم المتحدة (بما في ذلك المنظمة WMO) (في المائة)	معدل التحصيل في المنظمة WMO (في المائة)	عدد منظمات الأمم المتحدة التي تمت مقارنتها	أداء التحصيل في المنظمة WMO حسب الترتيب
31 كانون الأول/ديسمبر 2000	84.0	51.0	13	13th
31 كانون الأول/ديسمبر 2001	89.7	82.0	13	11th
المتوسط (12 شهرا، 2001-2000)	86.9	66.5		
30 أيلول/سبتمبر 2002	72.6	49.8	14	12th
30 أيلول/سبتمبر 2003	71.9	59.8	14	10th
30 أيلول/سبتمبر 2004	70.4	44.0	16	15th
30 أيلول/سبتمبر 2005	73.6	51.0	17	15th
المتوسط (9 أشهر، 2005-2002)	72.1	51.2		

المصدر: A/57/265, A/59/315 and A/61/203

39- ويبين الجدول 2 أن أداء تحصيل المنظمة WMO في الفترة 2001-2000 حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر، وفي الفترة 2005-2002 حتى نهاية أيلول/سبتمبر، كان أقل من أداء معظم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ويتضح من أداء التحصيل المنخفض في المنظمة، والتفاوت الكبير بين معدل تحصيلها والمتوسط بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة أن المنظمة WMO واجهت مشاكل كبيرة في تحصيل الاشتراكات المقررة.

40- وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر من عام 2000 و2001، بينما حصلت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى في المتوسط 86.9 في المائة من الاشتراكات المقررة لهاتين السنتين، حصلت المنظمة WMO في المتوسط 66.5 في المائة فقط. وفي عام 2000، حصلت المنظمة WMO 51 في المائة فقط من اشتراكاتها وسجلت أقل معدل لتحصيل الاشتراكات فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وفي الأشهر التسعة الأولى من الأعوام 2002 حتى 2005، بينما حصلت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في المتوسط 72.1 في المائة من اشتراكاتها، حصلت المنظمة WMO في المتوسط 51.2 في المائة من اشتراكاتها. وهذا يبين أن سداد الاشتراكات لا يتم في موعده وليس متناسبا فيما بين السنوات.

41- ويبين الجدول 3 ثلاثة أنواع من معدلات التحصيل في المنظمة WMO حتى نهاية كل عام، وهي معدلات تحصيل الاشتراكات المقررة كل عام، ومعدلات تحصيل المتأخرات، وجملة معدلات التحصيل التي تمثل أداء التحصيل الكامل حتى نهاية العام بالنسبة للأعوام الستة الأخيرة.

الجدول 3: معدلات تحصيل المنظمة WMO من عام 2000 إلى عام 2006 (حتى 31 كانون الأول/ ديسمبر)

السنة (حتى 31 كانون الأول/ ديسمبر)	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
النسبة المئوية لتحصيل الاشتراكات في السنة	51	82	70	84	88	89	82
النسبة المئوية لتحصيل المتأخرات	58	79	50	58	44	44	46
النسبة المئوية لجملة التحصيل	54	81	65	76	76	78	74

42- ويبين الجدول 3 أن المنظمة WMO شهدت معدلات تحصيل منخفضة للغاية في عامي 2000 و2002، ولكنها أحرزت قدراً كبيراً من التحسن في معدل تحصيل اشتراكات السنة الجارية، خاصة في الفترة من 2002 إلى 2005. وبينما بلغ المعدل 51 في المائة في عام 2000، و70 في المائة في عام 2002، زاد المعدل بصورة منتظمة ابتداء من عام 2002 ووصل إلى 89 في المائة في عام 2005، لينخفض بصورة طفيفة إلى 82 في المائة في عام 2006. أما فيما يتعلق بمعدل تحصيل المتأخرات، فبعد أن قفز المعدل في عام 2001 إلى 79 في المائة، انخفض إلى 58 في المائة في عام 2003 وظل في حدود 44 في المائة منذ عام 2004. وهذا يدل على وجود مشكلة متأخرات مزمنة، ينبغي التصدي لها بشكل خاص. ويبين أثر هذين التطورين معاً أنه على الرغم من إحراز تقدم كبير منذ عام 2000 في معدل تحصيل اشتراكات السنة الجارية، كان هناك تقدم أقل في إجمالي معدل التحصيل في المنظمة WMO في نهاية السنة.

43- واستعرض المفتش بالتفصيل آخر وضع للمتأخرات الاشتراكات حتى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2006. ولدى المنظمة WMO متأخرات يبلغ مجموعها 21.1 مليون فرنك سويسري، منها 9.8 مليون فرنك سويسري (46.6 في المائة) يأتي من اشتراكات عن أعوام سابقة لعام 2006، و11.3 مليون فرنك سويسري ترجع إلى اشتراكات 2006. ويعادل إجمالي المتأخرات 32.5 في المائة من الميزانية السنوية التي تبلغ 65 مليون فرنك سويسري. وهذا يشير إلى أن حالات التأخير في سداد الاشتراكات والمتأخرات تعد من المشاكل الدائمة التي تتطلب اهتماماً خاصاً.

44- ويود المفتش أن يشير إلى أن التنفيذ الفعال والكفء لبرنامج العمل بالنسبة لأي منظمة لا يعتمد فقط على مبلغ الاشتراكات المقررة التي تم تحصيلها، وإنما يعتمد أيضاً على توقيتها. فلا يمكن أن يكون لدى أي منظمة إدارة سليمة للخزانة والبرنامج دون تدفق سريع ومنتظم ومؤكد للاشتراكات.

45- ويتبين من استعراض التدفقات الشهرية للاشتراكات في المنظمة WMO في الفترة من 2000 إلى 2006 أن معدلات سداد الاشتراكات وتوقيتها بشكل عام ليست منتظمة وهذا من شأنه أن يجعل إدارة الخزنة أمراً صعباً ويتسم بالتحدي (يبين المرفق الثاني تفاصيل معدلات التحصيل بالشهور). وعلى الرغم من أنه قد لوحظت بعض الاتجاهات، بأنه يصعب القول بأنها تمثل أنماطاً يعول عليها ويمكن التكهن بها.

46- وفي بعض السنوات يحدث تركيز مرتفع للتدفقات قرب نهاية العام، وهو ما قد يشير إلى خطر حدوث نقص نقدي خلال العام. وعلى سبيل المثال، تم في عامي 2004 و2005، تحصيل ما مجموعه 49 في المائة و40 في المائة على الترتيب في الربع الأخير من السنة. وفضلاً عن هذا، تم في العامين ذاتهما تحصيل 42 في المائة و48 في المائة على الترتيب من جملة الاشتراكات في الشهر الأخير من السنة.

47- وقد يؤدي عدم انتظام تدفقات الاشتراكات وعدم إمكانية التنبؤ بها إلى إعاقة المنظمة عن القيام بأنشطتها بفعالية وكفاءة. وهذا قد يدفع الإدارة أيضاً إلى الاحتفاظ بالموارد المتاحة في صورة سائلة أو ضمن ترتيبات قصيرة الأجل للغاية مع عائد استثمار أقل.

48- ويرى المفتش أنه ينبغي لإدارة المنظمة WMO تحليل اتجاهات البيانات التاريخية، ومتابعة الحصول على معلومات ملموسة بصورة استباقية عن موعد وقيمة مدفوعات الاشتراكات من أعضاء المنظمة WMO، خاصة من المساهمين الرئيسيين، لكي تتمكن من وضع توقعات نقدية يعول عليها وخطط للطوارئ في حالة حدوث نقص نقدي.

49- وفي الختام، على الرغم من إحراز تقدم في تحصيل الاشتراكات، لاتزال المنظمة WMO تواجه مشاكل كبيرة، مثل حالات التأخير الطويلة في سداد الاشتراكات، والمتأخرات المزمّنة، وعدم انتظام تدفقات الاشتراكات وعدم إمكانية التنبؤ بها. وتمثل هذه المشاكل مخاطر بالنسبة للمنظمة، وتتطلب جهداً مشتركاً ومسؤولاً من جانب أعضاء المنظمة وإدارتها للتغلب عليها، بالإضافة إلى بحث زيادة مستوى صندوق رأس المال العامل.

باء - المصروفات غير المنظورة والاستثنائية

50- استعرض المفتش أيضاً إمكانية استخدام صندوق رأس المال العامل لمواجهة مخاطر المصروفات غير المنظورة والاستثنائية، بما في ذلك التضخم وتقلبات أسعار الصرف. وأبلغت أمانة المنظمة WMO المفتش بأنها لم تواجه أي مصروفات كبيرة استثنائية وغير منظورة في الماضي، وليست لديها احتياطات منفصلة للتضخم وتقلبات أسعار الصرف.

51- وفيما يتعلق بالتضخم، تستخدم إحصاءات التضخم الرسمية لمقاطعة جنيف للزيادات المعتادة في مستوى الأسعار. وتستخدم توقعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة لوضع توقعات عند اقتراب نهاية فترة الميزانية. وهناك حكم مرن يتعلق بالزيادات في تكاليف الموظفين الإلزامية التي قد تتجاوز التقديرات الكاملة للميزانية؛ غير أن الزيادات في التكاليف غير المدرجة في الميزانية تستوعب عادة وفقاً لرغبات المجلس التنفيذي والمؤتمر.²¹ ولم يحدث من قبل أن تسبب التضخم وتقلبات أسعار الصرف في مشاكل خاصة بالميزانية بالنسبة للمنظمة WMO.

52- وفيما يتعلق بمخاطر سعر الصرف، تطبق المنظمة WMO سعر الصرف الرسمي المعمول به في الأمم المتحدة في واقع الأمر من تاريخ إعداد الميزانية. ويتم تحديث هذا السعر ليعكس سعر الصرف الرسمي للأمم المتحدة وقت اعتماد الميزانية. ويتم استيعاب التغيرات في أسعار الصرف ضمن إنفاق الميزانية.²² وخلال الفترة من 2000 إلى 2005، تم دفع ما يقرب من 93.8 في المائة من الاشتراكات و90 في المائة من إنفاق الميزانية العادية بالفرنكات السويسرية.

53- وبالنظر إلى المنهجيات، وهيكل العملة، والاتجاهات التاريخية، يشكل التضخم والتقلبات في أسعار الصرف مخاطر ضئيلة نسبياً في إدارة الميزانية العادية بالنسبة للمنظمة. غير أنه ينبغي للأمانة أن تراقب أي تصاعد للمخاطر في هذه المجالات حتى تتمكن من اتخاذ إجراء عاجل لعلاجها.

21 الوثيقة CEB/2003/HLCM/21، الجدول 15.

22 الوثيقة CEB/2003/HLCM/21، الجدول 16.

54- واستعرض المفتش أيضاً الأثر المحتمل للالتزامين رئيسيين من الالتزامات الطارئة في المنظمة WMO، أي التزامات التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة والالتزامات بالإجازة السنوية المتراكمة للموظفين. وقد زاد الالتزام التقديري للتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة من 15.9 مليون فرنك سويسري في عام 2003²³ إلى 20.4 مليون فرنك سويسري في عام 2005²⁴، وهذا يشير إلى زيادة قدرها 28 في المائة. غير أن الاحتياطي المقابل لذلك، وهو الاحتياطي لاستحقاقات نهاية الخدمة، انخفض من 1.7 مليون فرنك سويسري في عام 2004 إلى 1.5 مليون فرنك سويسري في عام 2005²⁵. وزادت الالتزامات الخاصة بالإجازة السنوية المتراكمة للموظفين بنسبة 11 في المائة من 3.8 مليون فرنك سويسري في عام 2004 إلى 4.2 مليون فرنك سويسري في عام 2005، في حين انخفض الاحتياطي المقابل لذلك بصورة جزئية، وهو احتياطي استحقاقات التعيين ونهاية الخدمة، من 0.8 مليون فرنك سويسري إلى 0.3 مليون فرنك سويسري في نفس الفترة.

55- وبالنظر إلى سياسات ميزانية النمو الصفري، فإن الفجوة المتسعة بين الالتزامات الطارئة والاحتياطيات المقابلة قد تشكل مخاطر إضافية بالنسبة للمنظمة. ومع أن الغرض من صندوق رأس المال العامل ليس التصدي لهذه الأنواع من الالتزامات الطويلة الأجل، فانه من المحتمل أن يحدث نقص نقدي بسبب أي تفريط في تقدير هذه المخاطر.

خامساً - العوامل الداخلية التي تؤثر في مستوى صندوق رأس المال العامل في المنظمة والتحليل الإحصائي لحالات النقص النقدي المحتمل

56- استعرض المفتش العوامل الداخلية التالية، التي ينبغي بحثها عند تحديد مستوى صندوق رأس المال العامل في المنظمة WMO:

- فعالية وكفاءة الإدارة المالية في المنظمة WMO، وخاصة إدارة الخزنة، والتنبؤ النقدي، والتحليل المالي، والمراقبة، والإبلاغ، وآلية متابعة الاشتراكات؛
- دمج وتغيير هيكل الصناديق والاحتياطيات؛
- سلطة الاقتراض.

ألف - الإدارة المالية

57- يجب أن توفر الإدارة المالية التي تتسم بالفعالية والكفاءة معلومات مناسبة وسريعة لصنع القرار وتخفيف المخاطر المالية عن طريق الرقابة المستمرة، والتنبؤ، والإبلاغ عن الحالة المالية للمنظمة. وقد أجرى المفتش استعراضاً محدوداً لإدارة الخزنة، والتحليل المالي، ووظائف الإبلاغ في المنظمة WMO في سياق استعراض صندوق رأس المال العامل.

23 الوثيقة EC-LVII/Rep.4.1 (2), Rev، التذييل واو، صفحة 21، الفقرة 16.

24 الوثيقة EC-LVIII/Rep. 4.1(1)، التذييل واو، صفحة 19، الفقرة 16.

25 الوثيقة EC-LVIII/Rep. 4.1(1)، التذييل واو، صفحة 19، الفقرة 20.

58- ومن المؤسف أن الإدارة المالية للمنظمة WMO لم تكن في السابق تتسم بالفعالية والكفاءة، ولا سيما في الفترة من 2000 إلى 2004. ففي هذه الفترة أفادت تقارير المراجع الخارجي والمراجع الداخلي وخطاب من إدارة وحدة التفتيش المشتركة بوجود مشاكل في كثير من جوانب الإدارة المالية، مثل الرقابة الداخلية، وإدارة الخزانة وعدم دقة المحاسبة، وتأخر إقفال الحسابات، وعدم كفاية الرقابة، والالتزامات غير المصفاة. كذلك لم يكن لدى المنظمة نظام ملائم لمعلومات الإدارة يمكنه إصدار معلومات مالية مناسبة وكافية وسريعة وموثوق بها. وبالنسبة لحسابات فترة السنتين 2002-2003، قدم المراجع الخارجي رأياً مشروطاً.

59- وبسبب أوجه القصور هذه، لم تتمكن إدارة المنظمة WMO من اتخاذ إجراءات وقائية وتصحيحية سريعة بالنسبة لحالات النقص النقدي وإبلاغ أعضاء المنظمة بها. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من أن المنظمة استخدمت مبلغاً كبيراً من أموال الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من عام 2000 لتغطية العجز النقدي في الميزانية العادية، لم تتمكن الإدارة من إبلاغ أعضاء المنظمة قبل استخدام هذه الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية أو بعد استخدامها.

60- ومنذ عام 2004، شرعت المنظمة WMO في جهود إصلاحية رئيسية وحققت تقدماً كبيراً، بما في ذلك في مجالات إدارة الخزانة ووظائف التحليل المالي. فقد تحسنت وظيفة الخزانة وأضيفت إلى نظام المعلومات الجديد بعض وحدات الإدارة النقدية. وصدرت تقارير شهرية وربع سنوية عن حالة الاشتراكات، وتقديرات التدفق النقدي في نهاية العام، وأداء الميزانية، وأضيف استعراض الإدارة إلى التقرير المالي السنوي للمجلس التنفيذي. غير أن التقارير الداخلية ليست شاملة ولا تتضمن التدفق النقدي وتوقعات التدفق الخارجي وتحليلها المفصل بصورة منتظمة.

61- ومع أن الجهود لاتزال مستمرة، هناك مجالات يمكن أن يتحقق فيها تحسن سريع من شأنه أن يساعد المنظمة بدرجة كبيرة على التخفيف من المخاطر وإدارة البرامج والموارد بكفاءة. فلا توجد حتى الآن آلية متكاملة للتنبؤ النقدي ووظائف للتحليل المالي الصحيح والإبلاغ. وتحتاج التقارير الداخلية الشهرية وربع السنوية إلى تحليلات تطلعية وتوصيات موجهة صوب العمل. ويفيد تقرير المراجع الداخلي بأنه كانت هناك تراكمات في تسجيل المصروفات والمعاملات المصرفية في نظام المعلومات الجديد في نيسان/ أبريل وأيار/ مايو 2006، ولم تستخدم خاصية التنبؤ النقدي. وهذا الموقف قد يعرقل قدرة المنظمة WMO على إصدار المعلومات الحديثة اللازمة لعملية صنع القرار السليم.

62- ويرى المفتش أنه ينبغي تعزيز إدارة الخزانة ووظائف التحليل المالي في المنظمة WMO. وينبغي لإدارة الخزانة السليمة أن تتمكن من توقع ومراقبة التدفقات المالية والتدفقات الخارجية، والرصيد النقدي الناتج، خلال فترات معينة، وفي مراحل زمنية محددة من أجل تقدير الاحتياجات النقدية، والتعرف على حالات النقص النقدي المحتمل، واستخدام الفائض النقدي. وينبغي استخدام نظم المعلومات والاتصالات بصورة موسعة لإصدار معلومات سريعة ومناسبة وموثوق بها تعبر عن أحدث التطورات في الموقف المالي، وتسمح بكفاءة تخطيط البرامج والموارد وتوقعات وتحليلات موثوق بها.

63- وتحقيقاً لهذه الغاية، يرى المفتش أنه ينبغي للأمين العام إسناد وظيفة التحليل المالي إلى وحدة معينة، وتعزيز وظيفة التوقعات النقدية حتى يتسنى إصدار توقعات مفصلة وموثوق بها عن التدفق النقدي والتدفق الخارجي. وفي بداية العام، ينبغي وضع توقعات شهرية بالتدفقات النقدية والتدفقات الخارجية حتى نهاية العام وتعديلها بصورة منتظمة وإدراجها في التقارير الداخلية الشهرية وربع السنوية. وينبغي أن تتضمن التقارير الشهرية جملة أمور من بينها توقعات التدفقات النقدية،

والنتائج الفعلية، وآخر موقف نقدي، وتحليلاً مختصراً. ويمكن أن تشمل التقارير الربع سنوية بالإضافة إلى ذلك تحليلاً للفوارق مقارنة بالتوقعات السابقة، وحالات النقص في الأموال النقدية وأي أثر مصاحب على الأنشطة، والانبعاثات المعدلة بالنسبة للشهور التالية، والمخاطر الناشئة ودلالاتها بالنسبة لإدارة الموارد والبرنامج، وتوصيات موجهة صوب العمل.

64- وتعد التوقعات النقدية الموثوق بها أساسية لكفاءة استخدام الموارد. ولهذا الغرض، ينبغي تحليل البيانات التاريخية لاتجاهات التدفق النقدي والتدفق الخارجي؛ وينبغي على جميع الإدارات تقديم خططها المفصلة عن الأنشطة والإنفاق من أجل تخطيط التدفق النقدي الخارجي؛ وينبغي لإدارة المنظمة WMO أن تظل على صلة وثيقة بأعضاء المنظمة وأن تعمل بصورة استباقية للحصول على معلومات ملموسة عن التوقيت المتوقع للمدفوعات، ولاسيما الاشتراكات الكبيرة. ومن شأن التوقعات الموثوق بها، والرقابة الوثيقة والتحليلات أن تخفف من المخاطر المالية وتمكن المنظمة WMO من العمل واستخدام مواردها بصورة أكثر فعالية وكفاءة.

65- ويحتاج أعضاء المنظمة، بوصفهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين في المنظمة، إلى معلومات عالية الجودة ومناسبة وسريعة عن الوضع المالي للمنظمة. وفي الوقت الحاضر، تقدم الأمانة تقارير مرة كل عام إلى المجلس التنفيذي عن الاشتراكات والمسائل المالية، وتبعث برسائل ثلاث مرات كل عام إلى أعضاء المنظمة المتخلفين عن السداد. وتتضمن التقارير عموماً إحصاءات مالية وخاصة بالاشتراكات عن العام السابق، وتبين الرسائل قيمة المتأخرات المستحقة. وينبغي أن تتضمن هذه التقارير والرسائل تقديراً دقيقاً للموقف المالي والتوقعات وحالات النقص النقدي المتوقع. وتقديراً للمخاطر من أجل حفز أعضاء المنظمة على اتخاذ التدابير الملائمة.

66- ولتحسين نوعية وتواتر المعلومات المقدمة لأعضاء المنظمة WMO، ينبغي للأمين العام تقديم تقرير لهم مرتين في السنة، في أيار/ مايو وتشرين الأول/ أكتوبر، عن الوضع المالي للمنظمة. وينبغي أن تتضمن هذه التقارير حملة أمور من بينها التقديرات الصادرة، والاشتراكات المتلقاة، والاشتراكات غير المسددة، ومدة المتأخرات، وتفصيل المتأخرات حسب عضو المنظمة، والوضع النقدي، والتوقعات بالنسبة لبقية العام، وتقدير حالات النقص النقدي والآثار المحتملة، وإجراء المتابعة بشأن حالات تأخير الاشتراكات، وتقدير المخاطر المحتملة ودلالاتها بالنسبة لإدارة الخزنة والبرنامج، والتدابير الممكنة للتخفيف من هذه المخاطر. وينبغي أن يشمل التقرير أيضاً تحليلاً شاملاً للمعلومات المتعلقة بالفترات والسنوات السابقة، وتقديراً للتوقعات والنتائج السابقة.

67- وينبغي أن تتضمن الرسائل الموجهة إلى أعضاء المنظمة المتخلفين عن السداد أحدث تقدير للوضع المالي. وهكذا فإن التقارير والرسائل سوف تحقق أغراضها بصورة أفضل عن طريق إطلاع أعضاء المنظمة على المعلومات المفصلة.

68- ويرى المفتش أن هذه الجهود المجتمعة لتحسين الوظائف التحليلية داخل الإدارة المالية للمنظمة WMO، وتزويد أعضاء المنظمة بتقارير أكثر تواتراً وعمقاً، سوف تساعد المنظمة على تحصيل المزيد من الاشتراكات في موعدها.

باء - الآثار المحتملة لدمج وتغيير الوضع المالي للصناديق والاحتياطات الخارجة عن الميزانية

69- كانت الأموال النقدية المأخوذة من الصناديق الخارجة عن الميزانية واحتياطات الصندوق العام تدار مع المبالغ النقدية الخاصة بحساب الاعتمادات في نفس الحساب المصرفي (ويعرف هذا باسم التجميع النقدي). وكان لدى الصناديق والاحتياطات الخارجة عن الميزانية عادة مستوى كبير من الأرصدة النقدية. وأفادت الأمانة بأنه عندما كان هناك نقص

نقدي في الميزانية العادية، استخدمت الأرصدة النقدية للصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية لتغطية العجز بدلاً من استخدام صندوق رأس المال العامل. ويتضح من تحليل وحدة التفتيش المشتركة لليانات الخاصة بالمنظمة WMO أنه خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2005، واجهت المنظمة عجزاً نقدياً شهرياً 11 مرة ولجأت إلى الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية لتغطية العجز. واقترضت المنظمة في عام 2000 على وجه التحديد مبالغ كبيرة من الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية وكانت المبالغ المستخدمة (على أساس تراكمي)، على النحو التالي: أربعة ملايين فرنك سويسري في أيلول/سبتمبر، و 10.9 مليون فرنك سويسري في تشرين الأول/أكتوبر، و 17.2 مليون فرنك سويسري في تشرين الثاني/نوفمبر، و 12.4 مليون فرنك سويسري في كانون الأول/ديسمبر 2000.

70- ولا يشمل نطاق هذا التقرير مراجعة أو استعراضاً مفصلاً للصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية واستخدامها والمعاملات المتعلقة بها. غير أنه لوحظ أنه كان لدى الإدارة قدر كبير من المرونة في استخدام الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية لأغراض مختلفة، في حين أنه لم يكن هناك في الوقت نفسه أي إطار سياسي واضح أو إجراءات أو آليات للإبلاغ تتناول استخدام هذه الصناديق والاحتياطيات. وقد أتاح هذا الوضع استخدام مبالغ كبيرة من الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية لتغطية حالات النقص النقدي، دون أي إجراء أو إبلاغ، بدلاً من استخدام صندوق رأس المال العامل. وقد يشكل عدم وجود سياسات وإجراءات واضحة مخاطر كبيرة بالنسبة للرقابة الداخلية والمساءلة وكفاءة استخدام الموارد. ونظراً لأن المجلس التنفيذي قرر إدراج الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية ضمن عملية تخصيص اعتمادات الميزانية العادية اعتباراً من نهاية عام 2007، وبذلك يضعها تحت إشراف أعضاء المنظمة، فإن المفتش لا يريد تقديم أي توصية بشأن هذه المسألة. غير أنه ينبغي لإدارة المنظمة WMO وضع سياسات وإجراءات وآليات إبلاغ للاحتياطيات الباقية.

71- ومع الدمج المقترح للصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية ضمن عملية الموافقة على الميزانية العادية، سوف تستمر جميع الأنشطة والتدفقات النقدية في الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية، ولكنها سوف تدرج ضمن عملية تخصيص الاعتمادات. وقد قدرت الأمانة عوائد ونفقات الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية بعد دمجها بالنسبة للفترة 2008-2011 بمبلغ 20 مليون فرنك سويسري، وهذا لا يؤثر على الميزانية. ويتبين من استعراض سريع للأرصدة النقدية للصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية وآثار الدمج أن عوامل المخاطر الرئيسية التالية قد يكون لها تأثير على مستوى المخاطر المالية للمنظمة WMO مقارنة بفترات سابقة: توقف الرصيد النقدي الفائض للصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية بعد الدمج؛ والانخفاض الواضح في إجمالي الرصيد النقدي للصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية، وخاصة حساب المبنى؛ وزيادة العجز في صندوق التعاون الفني.

72- وعلى مدى سنوات كثيرة، ظلت الأرصدة الزائدة (وهي نوع من "الفائض") للصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية ترحل إلى العام التالي وكانت متاحة أمام المنظمة WMO لاستخدامها في أي نقص نقدي؛ وفي الواقع أنها كانت تستخدم بوصفها صندوقاً لرأس المال العامل. وقدرت الأمانة أن توقف الرصيد النقدي للصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية سوف يبلغ 5.3 مليون فرنك سويسري في نهاية عام 2007. ومع الدمج، سوف ينقطع الرصيد العائم دون قيود، ولهذا سوف تنخفض المرونة المالية للمنظمة مقارنة بفترات سابقة.

73- وقد أنشأ المؤتمر الثالث عشر حساب المبنى بأن قيد له الرصيد المتبقي من عائدات بيع مبنى المقر الرئيسي القديم لتغطية نفقات مبنى المقر الرئيسي الجديد.^{٢٦} وكان الرصيد النقدي الكبير في هذا الحساب يشكل في البداية عنصراً رئيسياً في إجمالي الرصيد النقدي لجميع الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية لسنوات كثيرة، ولكنه انخفض بدرجة كبيرة منذ عام 2002.

74- وفي عام 2000، بلغ متوسط الرصيد النقدي في حساب المبنى 14.7 مليون فرنك سويسري، وكان يمثل 82.9 في المائة من إجمالي الرصيد النقدي للصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية في إطار الصندوق العام. وكان مستوى الأرصدة في السنوات التالية على النحو التالي: 14.1 مليون فرنك سويسري في عام 2001؛ و 7.4 مليون فرنك سويسري في عام 2002؛ و 5.4 مليون فرنك سويسري في عام 2003؛ و 4.5 مليون فرنك سويسري في عام 2004؛ و 4.3 مليون فرنك سويسري في عام 2005. وفي نهاية الأمر، في عام 2006، حقق حساب المبنى عجزاً بلغ في المتوسط 1.6 مليون فرنك سويسري.

75- والواقع أن حساب المبنى لم يستخدم فقط لسداد القرض الخاص بالمبنى الجديد وكدعم لصيانة المبنى، وإنما استخدم أيضاً في أغراض أخرى، كمصدر مالي إضافي في عملية تخصيص الاعتمادات. وفي عام 2000، كان الاحتياطي النقدي الضخم في حساب المبنى يمثل أهم مورد يستخدم لتغطية العجز النقدي في الميزانية العادية. ويعني استفاد الاحتياطي النقدي الكبير في حساب المبنى أن النقد المتاح الآن أقل بكثير لكي يتم اللجوء إليه في حالة النقص النقدي، وهذا بالتالي يؤدي إلى مرونة أقل بالنسبة للمنظمة WMO مقارنة بأعوام سابقة.

76- وبالتوازي مع الانخفاض في حساب المبنى، انخفض إجمالي الرصيد النقدي للصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية بمرور السنين. ويبلغ متوسط إجمالي الرصيد النقدي للصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية في إطار الصندوق العام: 17.5 مليون فرنك سويسري في عام 2000؛ و 17.1 مليون فرنك سويسري في عام 2001؛ و 13.1 مليون فرنك سويسري في عام 2002؛ و 10.9 مليون فرنك سويسري في عام 2003؛ و 8.4 مليون فرنك سويسري في عام 2004؛ و 10.4 مليون فرنك سويسري في عام 2005. ومع أنه تم تعويض الحسابات الأخرى بصورة جزئية عن الانخفاض الكبير في حساب المبنى، انخفض الرصيد النقدي العام بشكل ملحوظ منذ عام 2002، وهو ما يشير إلى نقص في المرونة بالنسبة للمنظمة في السنوات الأخيرة.

77- ومن بين الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية والخاضعة للدمج، يحتاج صندوق التعاون الفني إلى اهتمام خاص بسبب عجزه النقدي المستمر والكبير. ويتلقى صندوق التعاون الفني عائداً من تكاليف الدعم نظير تنفيذ مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومشاريع الصندوق الاستئماني للتعاون الفني. ويبلغ متوسط عجزه النقدي خلال السنوات السبع الأخيرة على النحو التالي: 1 مليون فرنك سويسري في عام 2000؛ و 2.9 مليون فرنك سويسري في عام 2001؛ و 1 مليون فرنك سويسري في عام 2002؛ و 2 مليون فرنك سويسري في عام 2003؛ و 3.2 مليون فرنك سويسري في عام 2004؛ و 2.6 مليون فرنك سويسري في عام 2005؛ و 2.5 مليون فرنك سويسري في عام 2006. ويمكن أن يشكل العجز المتزايد والمتقلب في

هذا المجال مخاطر كبيرة في إدارة الميزانية العادية. ومن الواضح أن الأمر يتطلب إدارة وإشرافاً يتسمان بالكفاءة والفعالية للتخفيف من هذه المخاطر.

78- وفي الختام، فإن توقف الرصيد النقدي الزائد والمتراكم للصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية عند دمجها، والانخفاض الكبير في الرصيد النقدي للصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية، ولاسيما حساب المبنى، والوضع المالي الضعيف لأنشطة دعم التعاون الفني، كل هذا سوف يقلل من المرونة المالية للمنظمة WMO قياساً على السنوات السابقة. والواقع أنه تم استخدام الاحتياطي النقدي الضخم في حساب المبنى والرصيد النقدي الزائد في الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية بدلاً من صندوق رأس المال العامل. وفي حقيقة الأمر استخدمت المنظمة WMO مبلغاً كبيراً من الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية في عام 2000 لتغطية العجز النقدي في الميزانية العادية. ويعد النقد المتاح للمنظمة الآن أقل مما كان من قبل. وسوف يختفي الاحتياطي النقدي الزائد في نهاية عام 2007 أثناء الدمج، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى خفض آخر في المرونة المالية.

جيم - سلطة الاقتراض

79- فيما يتعلق بسلطة الاقتراض، يلاحظ المفتش أن الأمين العام للمنظمة WMO لديه، كملجأً أخيراً، سلطة الاقتراض الداخلي والخارجي أيضاً لتغطية حالات النقص النقدي. فقد أذن المؤتمر للأمين العام بالاقتراض الداخلي من الصندوق الطوعي وصندوق المطبوعات،²⁷ وبالإضافة إلى ذلك، أذن له بالاقتراض الخارجي من الحكومات أو المصارف على أساس قصير الأجل، بعد التشاور مع المجلس التنفيذي أو رئيس المنظمة نائباً عنه، ريثما يتم تحصيل الاشتراكات (القرار 31 (م-13)).

دال - التحليل الإحصائي للبيانات التاريخية عن احتمالات النقص النقدي

80- أجرى المفتش تحليلاً إحصائياً للبيانات الخاصة بالفترة 2000 إلى 2005 عن الأرصدة النقدية الشهرية للميزانية العادية (حساب الاعتمادات) والصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية المقرر دمجها، من أجل الحصول على بعض المؤشرات التقديرية لاحتمال أن تحتاج المنظمة WMO إلى استخدام صندوق رأس المال العامل في المستقبل. ومع أن التاريخ قد لا يعيد نفسه، فإنه يمكن أن يعطي بعض المؤشرات والأنماط لمقرري السياسات.

81- وقد تم بحث التصورين التاليين أثناء التحليل الإحصائي:

- التصور 1: حساب الاعتمادات القائم بذاته (الميزانية العادية). وهو يفترض أن حساب الاعتمادات كان قائماً بذاته في الماضي، وسوف يظل قائماً بذاته في المستقبل. وسوف يشير هذا التصور إلى احتمال وجود عجز في حساب الاعتمادات، وبذلك يتعين على المنظمة WMO اللجوء إلى صندوق رأس المال العامل المتاح لتغطية العجز.
- التصور 2: الحسابات المدججة بدون حساب المبنى. كما قيل في السابق، يختلف حساب المبنى عن الحسابات الأخرى الخارجة عن الميزانية، لأنه نشأ عن تدفق نقدي كبير لمرة واحدة كان بمثابة فائض نقدي. ولديه عائدات ونفقات

متكررة تقل بكثير عن الحسابات الأخرى. ولذلك يفترض في هذا التصور أنه قد تم بالفعل دمج جميع الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية، باستثناء حساب المبنى، ضمن حساب الاعتمادات خلال الفترة من 2000 إلى 2005. وسوف يشير هذا التصور إلى احتمال وجود عجز في رصيد الحسابات التي تم دمجها بدون حساب المبنى، وهذا يعني أنه يتعين على المنظمة WMO اللجوء إلى صندوق رأس المال العامل أو إلى حساب المبنى لتغطية العجز.

82- وفي كلا التصورين، بحث المفتش الاحتمالات التالية: عجز يزيد عن صفر؛ وعجز يزيد عن خمسة ملايين فرنك سويسري؛ وعجز يزيد عن 7.5 مليون فرنك سويسري، وعجز يزيد عن عشرة ملايين فرنك سويسري. ووجود عجز يزيد عن خمسة ملايين فرنك سويسري من شأنه أن يشير إلى مدى عدم كفاية المستوى الحالي لصندوق رأس المال العامل، وهو خمسة ملايين فرنك سويسري.

83- واستخدمت في هذا الحساب البيانات الشهرية للرصيد النقدي في المنظمة عن ست سنوات (2000 إلى 2005)، أي 72 شهراً. ويتم تحديد مستوى صندوق رأس المال العامل للمنظمة WMO لكل فترة مالية، أي كل أربع سنوات أو 48 شهراً؛ وهكذا فإن كل احتمال محسوب يترجم إلى عدد مرات الحدوث (بالوحدات شهرياً) التي قد يحدث فيها عجز نقدي مقابل خلال فترة 48 شهراً.

84- وترد فيما يلي نتائج التحليل الإحصائي للتصورين:

الجدول 5- الاحتمال وعدد مرات الحدوث (بالوحدات شهرياً) التي يمكن أن تواجه فيها المنظمة عجزاً، في إطار التصورين

عجز أكثر من صفر		عجز أكثر من خمسة ملايين فرنك سويسري		عجز أكثر من 7.5 مليون فرنك سويسري		عجز أكثر من عشرة ملايين فرنك سويسري	
الاحتمال (في المائة)	عدد مرات الحدوث (بالوحدات شهرياً)	الاحتمال (في المائة)	عدد مرات الحدوث (بالوحدات شهرياً)	الاحتمال (في المائة)	عدد مرات الحدوث (بالوحدات شهرياً)	الاحتمال (في المائة)	عدد مرات الحدوث (بالوحدات شهرياً)
13.6	6.5	5.7	2.7	3.4	1.6	1.9	0.9
9.2	4.4	3.8	1.8	2.3	1.1	1.4	0.7

85- واحتمال مواجهة عجز يزيد عن صفر في التصور 1 هو 13.6 في المائة، وهذا يشير إلى أنه خلال فترة أربع سنوات يمكن أن يحدث عجز نقدي 6.5 مرة (بالوحدات شهرياً). ويبين التصور 2 أنه إذا أدمجت بالفعل جميع الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية باستثناء حساب المبنى، فسوف يكون هناك احتمال بنسبة 9.2 في المائة (4.4 شهر) بأن يحدث عجز في الحساب المدمج.

86- ويعطي التصور 2 فكرة تقريبية عن أثر دمج الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية، حيث أنه يستبعد الإيراد/ الرصيد غير المتكرر الكبير في حساب المبنى، والذي يعد خارج سياق التشغيل المعتاد للمنظمة WMO. ويدرك المفتش أن الأرصدة النقدية لبقيّة الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية قد تتضمن أيضاً بعض الإيرادات غير المتكررة والأرصدة النقدية التراكمية التي تم ترحيلها، ولكن من الصعب تحديدها وفصلها عن جملة الأرصدة النقدية.

وتقدر الأمانة الرصيد النقدي للصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية بمبلغ 5.3 مليون فرنك سويسري، والذي سوف يتوقف في نهاية عام 2007. وقد تقنن هذه العوامل من عولية الحساب.

87- ولفهم الأثر المحتمل لأي عجز نقدي على المنظمة WMO، من المهم أيضاً معرفة مدى مرونة هيكل الإنفاق. ففي هذه المنظمة، يذهب نحو 60 في المائة من الإنفاق إلى مدفوعات الرواتب، وهذا يدل على وجود هيكل إنفاق جامد: فيجب على المنظمة أن تدفع الرواتب بالكامل وفي موعدها كل شهر. ويبلغ إنفاق المنظمة من الميزانية العادية كل شهر نحو 5.4 مليون فرنك سويسري، منها قرابة 3.2 مليون فرنك سويسري لمدفوعات الرواتب. وفي حالة حدوث نقص نقدي كبير، لا توجد لدى المنظمة مرونة كبيرة لتأجيل الإنفاق، ولهذا لا يمكنها أن تحتل حالات نقص نقدي تتجاوز مستوى صندوق رأس المال العامل لعدة أشهر في أي فترة مالية.

88- واحتمال حدوث عجز يزيد عن المستوى الحالي لصندوق رأس المال العامل (خمسة ملايين فرنك سويسري) يبلغ 5.7 في المائة (2.7 شهر) في التصور 1، و 3.8 في المائة (1.8 شهر) في التصور 2. وهذا يمكن اعتباره خطيراً بالنسبة للمنظمة. وقد يشير إلى وجود مخاطر كبيرة للمنظمة تتمثل في أن المستوى الحالي لصندوق رأس المال العامل لا يكفي لتغطية حالات النقص النقدي المحتمل.

89- ويبين الجدول أيضاً احتمال حدوث عجز يزيد عن عشرة ملايين فرنك سويسري؛ وهذا الاحتمال هو 1.9 في المائة (0.9 شهر) في التصور 1، و 1.4 في المائة (0.7 شهر) في التصور 2. وتشير هذه الاحتمالات المنخفضة إلى أنه على الرغم من أن المستوى الحالي لصندوق رأس المال العامل سوف يقلل من احتمال حدوث عجز إلى مستوى منخفض للغاية، فإن المنظمة لن تحتاج إليه ولن تستخدمه في معظم الوقت.

90- واحتمال حدوث عجز يزيد عن 7.5 مليون فرنك سويسري هو 3.4 في المائة أو 1.8 شهر في التصور 1، و 2.3 في المائة أو 1.1 شهر في التصور 2. وهذا يعني أنه إذا كان لدى المنظمة صندوق لرأس المال العامل بمسوى 7.5 مليون فرنك سويسري، فإن هذا سوف يقلل من عدد أشهر العجز (بعد استخدام صندوق رأس المال العامل) إلى 1.6 أو 1.1 شهر في أربع سنوات، مما يسمح للمنظمة بمواجهة المخاطر في حدود الآليات المتاحة.

سادساً - المستوى المناسب لصندوق رأس المال العامل بالنسبة للمنظمة WMO

91- يود المفتش أن يشير إلى أنه ليست هناك وصفة سحرية يمكن بواسطتها وضع حساب دقيق للمستوى المناسب لصندوق رأس المال العامل بالنسبة لأي منظمة. وفي هذا التقرير، تم تجميع وتحليل العوامل ذات الصلة من أجل الوصول إلى رأي موضوعي ومستقل. وتشير العوامل التي تم استعراضها إلى أن المنظمة WMO واجهت حالات تأخير كثيرة وعدم انتظام في تلقي مدفوعات الاشتراكات المقررة؛ كما أن معدلات تحصيلها كانت أقل بشكل عام من معظم المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وتتضاءل مرونتها المالية مقارنة بالسنوات السابقة، بسبب انقطاع الرصيد الزائد للصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية؛ وانخفاض الرصيد النقدي للصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية، ولا سيما حساب المبنى؛ وزيادة حالات العجز في صندوق التعاون الفني وزيادة الالتزامات الطارئة.

92- ويبلغ معدل صندوق رأس المال العامل بالنسبة للميزانية السنوية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة 8.2 في المائة في المتوسط، وتبلغ أعلى وأدنى المعدلات في المنظومة 10.76 في المائة و 2.95 في المائة على الترتيب. واقترح أمانة المنظمة

بزيادة مستوى صندوق رأس المال العامل من خمسة ملايين فرنك سويسري إلى عشرة ملايين فرنك سويسري من شأنه أن يرتفع بمعدل الصندوق إلى ما بين 14 و15 في المائة، وهو معدل أعلى من المتوسط ويزيد عن أعلى معدل في منظومة الأمم المتحدة. ومع أن اقتراح الأمانة سوف يقلل من مستوى المخاطر المالية بدرجة كبيرة، فإن هذا لا يعد المستوى الأمثل، نظراً لأن المنظمة WMO لا تحتاج إليه ولن تستخدمه في معظم الوقت.

93- وينتهي المفتش إلى أنه سوف يكون من المناسب زيادة مستوى صندوق رأس المال العامل للمنظمة WMO من خمسة ملايين فرنك سويسري إلى 7.5 مليون فرنك سويسري. ووضع صندوق المنظمة عند هذا المستوى، أي 7.5 مليون فرنك سويسري، من شأنه أن يعادل 11.1 في المائة من المبلغ السنوي للمستوى الأول للميزانية المقترحة (269.9 مليون فرنك سويسري) و10.6 في المائة من المبلغ السنوي للمستوى الثاني للميزانية المقترحة (282 مليون فرنك سويسري) للفترة المالية 2008-2011.

94- ومع أن تحديد مستوى صندوق رأس المال العامل بمبلغ 7.5 مليون فرنك سويسري لن يقلل من مخاطر النقص النقدي إلى الصفر، فإنه سوف يخفضها إلى مستوى يمكن تحمله، أي مستوى تستطيع المنظمة أن تتعامل معه بسهولة في حدود الآليات المتاحة. وكما ذكر في التقرير، يمكن لإدارة المنظمة خفض المخاطر المالية أكثر من ذلك إلى مستوى منخفض للغاية عن طريق تحسين إدارة الخزنة، والتنبؤ، والمراقبة، والتحليل المالي، وإدارة المخاطر، ووظائف الإبلاغ. ويمكن بعد ذلك مواجهة أي مخاطر متبقية، كملجأ أخير، عن طريق سلطة الإقراض الممنوحة للأمين العام.

95- واستناداً إلى التحليل الوارد في هذا التقرير، اقترحت التوصيات الست أدناه. ويرى المفتش أنه ينبغي أن ينظر إلى التوصيات كمجموعة مترابطة وأن تنفذ على هذا النحو لزيادة تأثيرها الكلي على المنظمة. ومن المتوقع أن تؤدي التوصيات 1 و2 و3 و6 إلى تعزيز فعالية إدارة المنظمة عن طريق تحسين الوضع المالي والتخفيف من المخاطر المالية المحتملة، وذلك من خلال زيادة مستوى صندوق رأس المال العامل وتحسين تحصيل الاشتراكات المقررة. ومن المتوقع أن تؤدي التوصيتان 4 و5 إلى تحسين رقابة الإدارة عن طريق تعزيز وظائف الخزنة والتحليل المالي في المنظمة.

التوصية 1

ينبغي للمؤتمر زيادة مستوى صندوق رأس المال العامل من خمسة ملايين فرنك سويسري إلى 7.5 مليون فرنك سويسري للفترة المالية 2008-2011 (الفقرات 91-94).

التوصية 2

ينبغي للمؤتمر حث أعضاء المنظمة على سداد اشتراكاتهم المقررة بالكامل وفي موعدها ودون أي شروط (الفقرات 32-49)

التوصية 3

ينبغي للمجلس التنفيذي إنشاء فريق عامل مخصص يتألف من ممثلي أعضاء المنظمة لتحليل ووضع مقترحات من أجل التصدي لمشكلة الاشتراكات المتأخرة لمدة طويلة، لعرضها على الدورة الستين للمجلس (الفقرات 32-49).

التوصية 4

ينبغي للأمين العام تعزيز وظيفة التنبؤ النقدي وضمان تحديث سجلات المعلومات المالية الخاصة بالمنظمة (الفقرات 57-68).

التوصية 5

ينبغي للأمين العام:

(أ) تعزيز قدرة المنظمة على التحليل المالي وإدارة المخاطر لكي تراقب وتقدر الوضع المالي بصورة مستمرة، وتعد التوقعات، وتحدد وتقيم وتتابع المخاطر، وتعد التصورات الممكنة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للأمين العام إسناد وظيفة التحليل المالي إلى وحدة خاصة؛

(ب) وضمان أن تشمل تقارير الإدارة الداخلية جملة أمور من بينها تحليل مفصل للوضع المالي؛ والتوقعات النقدية الشهرية والنتائج الفعلية؛ وحالات النقص النقدي والآثار المصاحبة لها على الأنشطة؛ والتوقعات الجديدة؛ والتوصيات الموجهة صوب العمل بالنسبة للمشاكل المتوقعة (الفقرات 57-68).

التوصية 6

ينبغي للأمين العام:

(أ) تقديم تقرير مرتين في السنة في أيار/ مايو وتشرين الأول/ أكتوبر، لأعضاء المنظمة عن الوضع المالي للمنظمة، وينبغي أن تتضمن التقارير، بالإضافة إلى إحصاءات الاشتراكات، جملة أمور من بينها إجراء المتابعة لحالات التأخير في سداد الاشتراكات؛ وأخر بيان عن الحالة النقدية؛ وتحليل التوقعات السابقة مع النتائج الفعلية؛ وحالات النقص النقدي وتأثيرها على المنظمة؛ وتوقعات التدفق النقدي التي تشير إلى الاحتياجات النقدية وحالات النقص النقدي المحتمل؛ وتقدير شامل للمخاطر بالنسبة لإدارة الخزانة والبرنامج، والتدابير المحتملة؛

(ب) إدراج أحدث التقديرات المالية للمنظمة في الرسائل التي ترسل بصورة منفصلة إلى أعضاء المنظمة المتخلفين عن السداد (الفقرات 57-68).

المرفق الأول

قائمة الصناديق والاحتياطيات الخارجة عن الميزانية المراد دمجها في عملية تخصيص اعتمادات الميزانية العادية، والمنهجية المستخدمة في التحليل الإحصائي

الصناديق والاحتياطيات الاحدى عشر الخارجة عن الميزانية المراد دمجها في عملية تخصيص اعتمادات الميزانية العادية في الفترة المالية القادمة هي على النحو التالي:

في الصندوق العام: حساب المبنى، واحتياطي مرافق المؤتمرات، وصندوق مرافق المؤتمرات، واحتياطي تكاليف الطباعة، واحتياطي صيانة المبنى الجديد، وصندوق إيرادات التأجير، وإيرادات الفوائد والإيرادات المتنوعة.

في الصناديق التي أنشأها مؤتمر المنظمة ومجلسها التنفيذي: صندوق المطبوعات، والاحتياطي لخطة تعويضات الموظفين، وصندوق التعاون الفني، والصندوق الاستئماني لحساب التكاليف الإدارية المشتركة.

المنهجية المستخدمة في التحليل الإحصائي هي على النحو التالي:

يلاحظ أن الأرصدة الشهرية لكل من حساب الاعتمادات (التصور 1)، والحساب المدمج (بدون حساب المبنى) (التصور 2)، تتبع نمط توزيع عاديًا.

ويبين التحليل الإحصائي لبيانات الرصيد المتاحة عن 72 شهرًا بالنسبة لكل من حساب الاعتمادات والحساب المدمج (بدون حساب المبنى) الانحراف المتوسط والنمطي لكل حساب. ومع هذين البارامترين الإحصائيين المهمين، يستخدم جدول توزيع عادي لمعرفة الاحتمالات المقابلة لحدوث عجز في حساب الاعتمادات والحساب المدمج (بدون حساب المبنى) يزيد عن صفر؛ ويزيد عن خمسة ملايين فرنك سويسري؛ ويزيد عن 7.5 مليون فرنك سويسري؛ ويزيد عن عشرة ملايين فرنك سويسري على الترتيب.

المرفق الثاني												
معدلات التحصيل بالشهر للفترة 2006-2000												
December	November	October	September	August	July	June	May	April	March	February	January	
												2000
58	54	53	53	53	46	46	46	42	41	41	29	% تحصيل المتأخرات
51	44	44	43	42	37	37	37	33	32	25	17	% تحصيل الاشتراكات
54	48	48	46	46	41	40	40	36	35	31	22	% جملة التحصيل
												2001
79	78	70	70	70	68	67	67	65	60	59	44	% تحصيل المتأخرات
82	78	65	63	58	39	35	35	28	21	18	16	% تحصيل الاشتراكات
81	78	67	66	63	51	49	49	44	38	36	28	% جملة التحصيل
												2002
50	42	24	22	21	19	19	19	17	17	15	10	% تحصيل المتأخرات
70	69	50	50	49	44	44	44	31	31	20	17	% تحصيل الاشتراكات
65	62	43	43	42	38	38	38	27	27	19	16	% جملة التحصيل
												2003
58	56	56	54	53	46	45	45	43	42	10	2	% تحصيل المتأخرات
84	83	68	60	60	58	58	57	37	30	20	17	% تحصيل الاشتراكات
76	74	64	58	58	54	54	53	39	34	17	12	% جملة التحصيل
												2004
44	39	29	25	25	22	22	17	17	17	13	11	% تحصيل المتأخرات
88	46	45	44	41	39	38	31	30	22	19	10	% تحصيل الاشتراكات
76	44	41	39	36	35	34	27	27	20	17	10	% جملة التحصيل
												2005
44	43	32	32	23	21	20	9	7	7	6	3	% تحصيل المتأخرات
89	60	51	51	47	47	46	43	41	27	20	19	% تحصيل الاشتراكات
78	56	47	47	41	40	40	35	33	22	16	15	% جملة التحصيل
												2006
46	41	35	35	28	27	12	7	4	3	2	2	% تحصيل المتأخرات
82	65	65	65	42	42	42	40	38	29	20	20	% تحصيل الاشتراكات
74	60	58	58	39	39	35	33	31	23	16	16	% جملة التحصيل

المرفق الثالث

نظرة عامة على الإجراء الذي تتخذه المنظمات المشاركة بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة

JIU/REP/2007/3

الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية													الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها													
IAEA	UNWTO	UNIDO	WIPO	IMO	WMO	ITU	UPU	WHO	ICAO	UNESCO	FAO	ILO	OTHERS	WFP	UNICEF	UNFPA	UNDP	UNRWA	UNHCR	UN-	UNEP	UNODC	UNCTAD	United		
					L																					
					L																					
					L																					
					E																					
					E																					
					E																					

L: توصية لاتخاذ قرار من جانب الهيئة التشريعية

E: توصية لاتخاذ إجراء من جانب الرئيس التنفيذي

المربعات الخالية: التوصية لا تتطلب اتخاذ إجراء من جانب هذه المنظمة

* تشمل جميع الكيانات المدرجة في الوثيقة ST/SGB/2002/11 بخلاف الأونكتاد، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والأمم المتحدة- المؤئل، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.
